الحلقة الرابعة والاخيرة

طال أمد استئصالها:

ظاهرة التهريب.. آفة سرطانية توسع انتشارها في جسم الاقتصاد الوطني

أصبح مرض عضال تهالكت قوى خلايا الاقتصاد الوطني على مقاومته منذ فترة طويلة حتى وصلت ممارسته الى مرحلة الإدمان، يتم التعاطي معها بشكل فاضح على مرأى ومسمع الجميع والشمس ساطعة في وسط السماء في قلب العاصمة وبقية المدن بتباهي واستعراض دون أدنى خجل لا من الضمير الذاتي أو القيم الاجتماعية التي تنبذ مثل هذه التحايلات التي أصبحت وكأنها مهنة يستمد حق العمل فيها بشكل علني دون أي رادع من قبل الجهات المختصة..

التهريب إشكالية طالما طرحت من قبل الجهات الرسمية والشعبية، وتصدرت صفحات الصحف وطرحتها بقية وسائل الاعلام ناقدة هذه الظاهرة، إلا أن كل ذلك لم يحرك ساكناً بل تزايدت وبانتشار واسع سببت اختلالات اقتصادية عديدة يعاني منها الجميع.

تحقيق /أحمد مسعد الأسد - محمد دماج

المعالجات والحلول قضية شائكة تحتاج إلى التوجه الجاد وتعاون الجميع

▫ تخفيض التعرفة الجمركية ليس الحل الوحيد للقضاء على ظاهرة التهريب
▫ يجب تفعيل دور خفر السواحل وضبط المنافذ والتشدد في تخليص التعرفة الجمركية
▫ تفعيل دور المجالس المحلية نجاح أثبتته التجربة في حضرموت
▫ بلورة رؤية رسمية وشعبية موحدة لتصحيح الوضع القائم

● وفقاً لتوجيهات فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الخاصة بمكافحة هذه الظاهرة وإيجاد الحلول الناجحة بشكل عملي مدروس بدأت تحركات الحكومة العملية كاحدى خطوات المعالجات بمناقشة مشروع القانون الخاص بالتعرفة الجمركية الجديدة الأسبوع الماضي المعد على ضوء مرتكزات وأهداف برنامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية الشاملة، وأقر مجلس الوزراء المشروع وكلف الأخوين نائب رئيس الوزراء وزير المالية ووزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى بالتنسيق لتقديم المشروع إلى مجلس النواب لمناقشته ضمن حزمة الإجراءات الإصلاحية الشاملة ووفقاً للقواعد الدستورية. وذلك يعد أولى خطوات التوجهات الرسمية الجادة لمحاربة التهريب وإيجاد المعالجات الصائبة لاستئصاله والتخلص من الآثار المترتبة على استمرار هذه الظاهرة الخطيرة على الاقتصاد الوطني والمجتمع بشكل عام..

التعرفة الجمركية

أكدت مصلحة الجمارك أن مشروع قانون التعرفة الجمركية الجديد يتضمن تخفيضات كبيرة في الرسوم الجمركية تصل إلى حوالي ٥٪ لمعظم السلع المرتبطة بالخدمات الأساسية للمواطنين وذلك سوف يعمل على إنخفاض المواد الغذائية نتيجة انخفاض مدخلاتها الصناعية، وكذلك الحد من عملية التهريب، وبالتالي ارتفاع العوائد المالية للخزينة العامة للدولة، بالإضافة إلى أن التعرفة الجمركية الجديدة تم تحديدها بناء على رؤية واضحة ومتكاملة فيما يخص السلع الأساسية التي تمس معيشة المواطنين وتهرب بشكل واسع ومضرة بالمصلحة العامة حيث سيصل التخفيض الجمركي لمدخلات إنتاج المواد الغذائية إلى أقل من ٥٪ بدلاً من ٢٥٪ وأقل من ٥٪ على السيارات بدلاً من ٢٥٪ وسوف تعفى من الجمارك الأدوات الرياضية والذهب والسلع التكنولوجية مثل الأدوات الكمبيوترية، أما الالكترونيات والكتب والمجلات سوف تكون نسبة التخفيض الجمركي فيها حوالي ٥٪ وكل ذلك وفقاً لمشروع القانون الجديد في حالة الموافقة عليه وفقاً لهذه النسب دون أي تعديل مما يساعد على الدفع بعجلة التنمية في مختلف آلاتجاهات من خلال إلغاء التعرفة الجمركية عى مدخلات الانتاج وذلك سوف يؤدي إلى رفع مستوى الانتاج والربحية لمختلف المشروعات ويحبط التجار المهربين للسلع والبضائع ولن يجدوا فائدة من عملية التهريب لأن خسارتهم سوف تتضاعف في حالة التهريب ولذلك سوف يجبرون على المرور ببضائعهم عبر المنافذ الرسمية لأنهم سوف يدفعون رسوماً قليلة مقارنة مع تكلفة التهريب بعد صدور القانون الجديد..

إشكاليات .. ومعالجات

بينما يرى متخصصون أن انخفاض التعرفة الجمركية قد لايشكل الإجراء الوحيد للقضاء على ظاهرة التهريب لأن المهربين يتحايلون أيضاً على مواصفات ومقاييس السلع حتى يستطيعون بيعها بأسعار أقل وتحوز على رواج أكبر في الأسواق، بالاضافة إلى أن الدول المجاورة لديها نظام جمركي مختلف لاتتجاوز التعرفة الجمركية من خلاله ٥٪ وقد تكون ألغيت كلياً من بداية العام الحالي ما يجعل اليمن عرضة للتهريب. مشيرين إلى أن الوسائل التي قد تكون مجدية لمكافحة التهريب هي كما قال فخامة الأخ رئيس الجمهورية بإعطاء الصلاحيات للمجالس المحلية كونها المعنية بذلك والقادرة على المراقبة والمتابعة، كما أكدت ذلك تجربة محافظة حضرموت التي حققت نجاحات كبيرة عندما أعطيت الصلاحيات للقضاء على ظاهرة التهريب بالاضافة إلى تعاون الجميع وتخفيف الرقابة والضوابط على النقد الأجنبي ومواكبة التشريعات والقوانين واللوائح للمتغيرات المتلاحقة في السوق، وإصدار قانون يحدد عقوبة المهربين والالتزام بأسعار محددة وموحدة وتكامل عمل الجهات المعنية الرقابية والقضائية والإعلامية والأمنية والسيطرة على الحدود البرية والبحرية والمنافذ الجوية وبلورة رؤية رسمية وشعبية موحدة ومتكاملة لمعالجة هذه الظاهرة بشكل عملي لتصحيح الوضع القائم في السوق بشكل عام..

هامش أرباح كبيرة

● الدكتور/ علي عبدالله قائد -أستاذ الاقتصاد الدولي، جامعة صنعاء- يؤكد ذلك ويضيف بقوله:

– لاأعتقد أن تخفيض التعرفة الجمركية هو الحل الوحيد لأنه حتى لو انخفضت سيظل هناك تهريب والدليل على ذلك هو تزايد عملية التهريب هذه الأيام بسبب الطمع والجشع الناجم عن هامش الربح الكبير الذي يحققه المهربون واستغلال انخفاض الدخل للفرد اليمني وتفشي البطالة وغياب الرقابة الرسمية والشعبية. ولذلك يجب حل هذه القضايا وتفعيل دور المجالس المحلية التي حققت نجاحا في محافظة حضرموت، كما أشار إلى ذلك فخامة الأخ رئيس الجمهورية، وقال إنه حتى لو نشر ٢٠٠ ألف جندي على الحدود فستظل المشكلة إذاً ماالذي يبقى هو الطمع والجشع لدى التجار المستغلين لظروف السوق وانخفاض دخل الفرد وضبط الحدود لتجنب السلع التي ارتفع ذوق مواطني الدول المجاورة عنها وأصبحت مطلوبة في اليمن، ومعالجة الاختلال التجاري مع الدول الأخرى. وإعادة هيكلة التشريعات والإجراءات السابقة لأنه خلال الفترة السابقة لم يكن هناك سياسة تجارية واضحة بحجة حماية المنتجات المحلية والغرض منها الحد من العجز في ميزان المدفوعات وكانت النتيجة النهائية هي استفادة التجار من ذلك. اذا لابد من تعاون الجميع في حل هذه المشكلة. وهناك إجراءات جيدة تقوم بها مصلحة الجمارك الآن في اتجاه الإصلاحات الشاملة، ولكن المشكلة لازالت قائمة إذ لابد من تفعيل خفر السواحل أيضاً وضبط المنافذ وإلغاء كافة الصعوبات والتشدد في عملية التخليصات الجمركية وغيرها من القضايا والحلول الفاعلة.

ارتجالية

● الأخ/ سعيد عبدالحق -نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة يقول:

– هناك حلول كثيرة للتخلص من ظاهرة التهريب إذا توفرت النية لدى الجهات ذات العلاقة للعمل بها وتتمثل تلك الحلول أولاًفي تفعيل دور الجهات الأمنية في المنافذ وتشديد الرقابة على بعض المتنفذين وذلك تطبيقاً لتوجيهات فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي أكد على هذا الجانب مؤخراً في خطاباته على اعتبار أن الجانب الأمني هو الأساس لمحاربة ظاهرة التهريب التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة والتي أفقدت خزينة الدولة مليارات الريالات كان ممكنا الحصول عليها من الرسوم الجمركية لتلك السلع التي تدخل عن طريق التهريب.

نسبة معقولة

● ثانياً: نحن في ظل قيادة القطاع الخاص نقترح على الحكومة تحديد نسبة أقل من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بصفة رسمية بحيث تكون نسبة معقولة أي على السلع المهربة بحيث يسمح لها بالدخول من المنافذ الجمركية بصفة رسمية وبهذه الطريقة يمكن للبلاد الاستفادة من هذه الرسوم الجمركية وتورد إلى خزينة الدولة بدلاً من أن تفقدها تماماً، وبهذه الطريقة يمكن للدولة أن تزيد من حصتها من الرسوم الجمركية السنوية والبالغة (٥٦٠) مليون ريال بحيث يضاعف هذا الرقم، وبالتالي يتم توظيفها على نفقات الدولة على المشاريع التنموية والخدمية بصورة عامة.

تنمية ناقصة

● ثالثاً: العمل على تغيير المفهوم الخاطئ على دور القطاع الخاص اليمني على الصعيدين الرسمي والشعبي باعتباره شريك أساسي في التنمية الاقتصادية خاصة في ظل العولمة الاقتصادية حتى يقوم بدوره على أكمل وجه لأن المفهوم القائم على القطاع الخاص بأن القائمين عليه ينهبون ثروات البلاد ويستغلون حاجات الناس وهذا غير صحيح لأنه بدون مساهمة القطاع الخاص في التنمية ستبقى تنمية ناقصة وعدم ثقة الحكومة والناس بالدور الريادي للقطاع الخاص في تحقيق استقرار اقتصادي للبلاد سوف تستمر ظاهرة التهريب وستخسر الحكومة الرسوم الجمركية والأوعية الضريبية التي يمكن لها الاستفادة منها، وبالتالي فإننا بحاجة إلى ترسيخ مفهوم دور القطاع الخاص في العملية التنموية.

■ علي عبدالله قائد

■ علي الزبيدي

■ سعيد عبدالحق سعيد

تكاليف باهظة

● الأستاذ الدكتور/ علي علي الزبيدي – رئيس مصلحة الجمارك يقول:

– مامن شك أن ظاهرة التهريب تعتبر من الظواهر السلبية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي لأي بلد فهي بالدرجة الأولى تسهم في إيجاد فئة طفيلية تنمو على حساب الإيرادات التي تشكل رافداً للخزينة العامة للدولة ورافداً أيضاً للتنمية وتحقيق النمو في الحاجات العامة للمجتمع كالتعليم والصحة والامن والعدالة، وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي والاجتماعي. بالاضافة إلى أن محاربة هذه الظاهرة تكلف الدولة الكثير من الجهد والمال لتعدد أساليب ووسائل التهريب وأشكاله وكثرة منافذه.

تأثير سلبي

● ويؤكد أنه كلما اتسعت عمليات التهريب أضرت بمصالح المصنعين والمنتجين والتجار، وبالتالي الصناعات الوطنية بشكل عام، وخصوصاً الملتزمين بتطبيق النظم والقوانين ويدفعون الرسوم والضرائب المقررة عليهم، بالاضافة إلى أن هذه الظاهرة تجعل الغش التجاري ومخالفة المواصفات والمقاييس الدولية طريقاً لإفساد ذوق المجتمع وانتشار الفساد والعادات الضارة بالمجتمع والصناعات الوطنية وغيرها ويترتب على تلك العوامل مجتمعة أضرارا تمس الانتاج والعمل والعاملين والدخل عموماً .. مما يؤثر سلباً على الصناعات المحلية.

آلية المكافحة

● وقال الدكتور الزبيدي أن العاملين بالمصلحة وخصوصاً في المنافذ الجوية والبحرية والبرية قد ضبطوا كثيراً من السلع التي تمر عبر هذه المنافذ وسوف يتطور هذا العمل من خلال آلية أكثر دقة تحد من تحايل المهربين وتكشف الوسائل المستخدمة.

بالاضافة إلى إدخال الوسائل الآلية كأجهزة الحاسب الآلي واستخدام الأشعة ووسائل أخرى مما سيحد من هذه الظاهرة التي تتم عبر المنافذ المختلفة إلى جانب بعض الاتفاقيات مع أجهزة جمارك الدول الأخرى التي تتيح وصول المعلومات عن السلع المهربة ووسائل نقلها..

اهتمام .. وإجراءات

● ويشير إلى أن هذه الظاهرة حظيت باهتمام بالغ من القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حيث كانت توجيهاته وتعليماته الحاسمة التي تتميز ببعد النظر إلى جميع الجهات المعنية بمحاربة ظاهرة التهريب أثراً كبيراً في الالتزام والجدية التي ظهرت في جميع الأجهزة المختصة بمحاربة هذه الظاهرة. ولم تقتصر تعليمات الأخ الرئيس على التوجيهات وإنما المتابعة بنفسه لكل من وجههم. ومن أهم ماتم خلال عام ٢٠٠٤م توجيهاته بشأن حل مشكلة السيارات التي دخلت البلد بدون دفع الرسوم والضرائب وإصدار توجيهاته مع إلى الجهات الأمنية والقوات المسلحة المرابطة في جميع المنافذ والطرقات التي تربط مختلف محافظات الجمهورية وفي حدودها البحرية والبرية، وتوجيهاته إلى مصلحة الجمارك ووزارة المالية بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية بمكافحة التهريب، حيث قطعت المصلحة ممثلة بجهاز مكافحة التهريب شوطاً كبيراً فيما يخص مكافحة التهريب خلال الفترة الماضية فتم ضبط مجموعة كبيرة من السلع التي تهرب عبر الحدود البحرية والبرية، ومع ذلك لازالت أجهزة الضبط والتحري بحاجة إلى تعاون الجهات الأخرى حتى لايتاح للمهربين تنفيذ المزيد من عمليات التهريب.

ضمان لحقوق المجتمع

وأضاف أن المصلحة تقوم بمعالجة التعرفة الجمركية وبما يجعل تكلفة التهريب أكبر ويستطيع المستورد أن يسلك الطرق الصحيحة وعبر المنافذ الرسمية التي تخضع فيها السلع المستوردة والمصدرة للفحص وتقرير الصلاحيات والرسوم حتى نضمن حقوق الدولة وحقوق المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية.

ويقول إن مصلحة الجمارك تلقى الرعاية والدعم الكبير من فخامة الأخ رئيس الجمهورية حفظه الله وتعاون جميع الجهات التي ترتبط طبيعة عملها بعمل المصلحة منوهاً إلى أن المستقبل سوف يشهد المزيد من النشاط الذي من شأنه رفد خزينة الدولة والاسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني والتركيز على تجديد الآليات ورفع وتحسين مستوى القدرات الفنية والمالية والإدارية، وتحسين الأداء لكشف وسائل التحايل والتزوير ومحاصرة ظاهرة التهريب وبتعاون جميع الأجهزة المعنية والمواطنين لتحقيق الاستقرار المنشود لمجتمعنا.

■ اما الدكتور / علي البحر الخبير الاقتصادي فيرى بأن الحلول المناسبة للقضاء على التهريب يجب ان تنطلق من الاتي :

– ان تكون التعرفة الجمركية متسايرة مع التعرفة الجمركية المطبقة في الاقليم وفي البلدان المجاورة بحيث لاتخلق فجوة سعرية كبيرة يستفيد من خلالها المهربون .

– يجب ان يعمل القطاع الخاص والتجاري دائماً على اعادة هيكلة الاسعار الداخلية للسلع بحيث تضعف فجوة الفوارق في الاسعار التي تجعل التهريب عملية مربحة كما يمكن التفاوض والتعاون مع الشركات المصدرة ومع القطاعات التجارية في البلدان المجاورة للحد من ظاهرة التهريب .

– تطوير وسائل المقاييس والمعايير وضبط الجودة المعمول بها في السوق المحلية لأن البضائع المهربة عادة ما تفتقر الى مقاييس ومعايير الجودة المتعارف عليها والمعمول بها في الأسواق النظامية بسبب تعرضها لسوء الخزن والنقل وطوال فترة تخزينها في المخازن.

– تسهيل الاجراءات الجمركية وتوضيح فئات التعرفة الجمركية ووضوحها والحد من التنوع والتفاوت في فئات التعرفة ويمكن فرض التعرفة الجمركية او تقاضيها في حال بيع السلعة بدلاً من تقاضيها بمجرد عبور نقاط الجمارك .

بلادنا تشارك في المؤتمر الاول للتجارة بأبوظبي

■ ،، عدن / سبأ/..

يشارك عدد من رجال المال والاعمال في الغرفة التجارية والصناعية بعدن في المؤتمر الاول للتجارة في العاصمة الاماراتية أبو ظبي خلال الفترة من ٢٧- ٢٨ فبراير الجاري. وأوضحت النشرة الصادرة عن الغرفة التجارية بعدن حصلت وكالة الانباء اليمنية / سبأ / علي نسخة منها أن المؤتمر سيقف أمام عدد من المواضيع أهمها مسالة تطوير الحركة التجارية للبلدان العربية والمراحل التي قطعتها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسبل تطوير التجارة العربية البينية بالاضافة الى اقامة ورش عمل متخصصة في مجالات التصدير والتجارة الاليكترونية والمواصفات.

فنون الخياطه والتدبير المنزلي في دورتين تدريبيتين بسيئون

■ ،، سيئون/سبأ/..

بدأت أمس بمدينة سيئون محافظة حضرموت دورة تدريبية ثالثة في مجال الخياطة والتفصيل والأشغال اليدوية التي ينظمها البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والاسر المنتجة بالتعاون مع مكتب وزارة الشئون الاجتماعية بوادي حضرموت والصحراء . تتلقى ٧٢ متدربة علي مدي ثمانية اشهر عددا من المعارف النظرية والتطبيقية في فن الخياطة والتفصيل والاشغال اليدوية من قبل مدربات متخصصات في هذه المجالات .

وفي الاطار ذاته بدأت أمس بمدينة سيئون دورة تدريبية في مجال التدبير المنزلي بمشاركة ١٢ متدربة. يتلقين علي مدي ثلاثة أشهر عددا من المعارف والخبرات في فنون الطبخ والطهي .

في مهرجان نظمته جامعة صنعاء

٧٥ وظيفة قدمها القطاع الخاص لخريجي كليات التجارة والآداب واللغات

■ .. صنعاء /سبأ

نظمت جامعة صنعاء أمس مهرجانا لتوظيف المخرجات التعليمية الجامعية بالتعاون مع شركة عبر الاقطار العربية للتجارة المحدودة /تاتكو/ ٠

وفي المهرجان أشاد الدكتور خالد الطميم نائب رئيس جامعة صنعاء لشئون الطلاب بالمبادرة التي انتهجتها شركة عبر الاقطار العربية المحدودة /تاتكو/ لتوظيف الطلاب اليمنيين الجامعيين المقبلين على التخرج ٠ مشيرا الى أن القطاع الخاص هو الشريك الحقيقي في عملية التنمية باعتباره يخفف الكثير من الاعباء والمسئولية عن الدولة ، وقال اننا نطمح الى تطوير الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص خدمة للعملية التعليمية ولمخرجاتها من الكوادر الشابة المؤهلة ٠وكذا لتطوير عملية البحث العلمي وإعداد وتطوير المعامل ولمساعدتنا على تغيير المناهج التي تتواكب مع احتياجات السوق وتحسين مخرجات التعليم الجامعي ومخرجات مدارس الثانوية والمعاهد المهنية والتدريبية٠

من جانبه وصف الدكتور منصور الاديمي / أستاذ بكلية التجارة / هذا المهرجان التوظيفي بانه الحدث الاول من نوعه في جامعة صنعاء ، مؤكدا بان جامعة صنعاء تمتلك الكفاءات ٠

داعيا الشركات الخاصة بان تقتدى بهذه الخطوة التي اتخذتها شركة عبر الاقطار بدلا عن استخدام الاعلانات وممارسة الاجراءات الروتينية وان تكون جامعة صنعاء هي محطة الانطلاق بالنسبة للقطاع الخاص لاستقطاب المهارات الممتازة والمؤهلة ، لافتا الى أن شركة عبر الاقطار ستنال أفضل الكفاءات باعتبارها السباقة لاتخاذ هذا الاسلوب الاول من نوعه٠

فيما اشار الاخ أحمد السعداوي مدير العمليات بشركة عبر الاقطار العربية للتجارة المحدودة الى أن الشركة لديها خمس وسبعين وظيفة شاغره في مجالات الاداره المالية والشئون الادارية والمبيعات وقسم الامداد والتموين ٠٠٠ لافتا الى أن هناك وظائف جديدة سيتم الاعلان عنها لطلاب الجامعة عن طريق نفس الاسلوب المتمثل في استقبال طلبات التوظيف ومن ثم اجراء الاختبارات والاعلان عن الفائزين٠

مؤكدا عزم شركته على تنفيذ هذا الحدث كل ستة اشهر لاعطاء فرصة لمن لم يوفقوا في المرات السابقة٠ ،منوها على أهمية مصداقية الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص ٠

أخي المواطن
أختي المواطنة:

جميع النساء في سن (١٥-٤٥) عاماً دون استثناء بحاجة إلى تحصين ضد مرض الكزاز كي لا يقعن أو يقع مواليدهن ضحايا هذا المرض الشنيع.

المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي والسكاني بوزارة الصحة العامة والسكان